IUGJEPS
Vol 27, No 4, 2019, pp 207 -220

ISSN 2410-317

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (2018-08-18)، تاريخ قبول النشر (2018-10-13)

مذهب الدماميني النحْويّ / شرح "التسهيل" أنموذجًا

اسم الباحث الأول: د. أحمد إبراهيم أحمد [1] *

اسم الباحث الثاني: أ.د. محمّد حسن إسماعيل عواد [2]

[1] اسم الجامعة والبلد (للأول): قسم اللغة العربية - كلية الآداب، الجامعة الأردنيّة - الأردن

[2] اسم الجامعة والبلد (للثاني): قسم اللغة العربية - كلية الآداب، الجامعة الأردنيّة - الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: a.ouri@hotmail.com

الملخص:

يقوم البحثُ - في الأصل - على تِبْيان موقف الدماميني من المدارس النحْويّة المتنوّعة، وتجلية منهجه في الأخذ منها أو تركها أو الزيادة عليها، ويُظْهر ذلك كلَّه طريقة شرحه لكتاب: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" للعلّامة ابن مالك الأندلسيّ في كتابه المُسمّى: "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد"، والدراسةُ قائمةٌ على الوصف والتحليل.

وبُدِء البحثُ بتمهيدٍ فيه تعريفٌ بالدماميني الشارح؛ اسمِهِ ونَسَبِهِ وحياتِهِ وصفاتِهِ العلميّة وشيوخِهِ وتلاميذِه ومصنّفاتِه ومنها شرحُهُ المذكور. وتكوّن - البحث - من ذلك التمهيد، وما تلاه من مطالب ثلاثة؛ أحدها: الدماميني ومدرسة البصرة، وثانيها: الدماميني ومدرسة الكوفة، والثالث الأخير: الدماميني والمدارس الأخرى.

وتكْمن أهميّة هذا البحث في الكشفِ عن شخصيّة الدماميني التي لم تعطها المصادرُ حقّها من الذِّكْر، وتجليةِ المذهب النحْويّ أو المذاهب التي تَمَثَّلها في شرحه لكتابه "تعليق الفرائد"، وفي البحث فوائدُ نحْويّةٌ فيما حواه من شواهدَ وأمثلةٍ رصّع الشارح بها شرحه.

كلمات مفتاحية: المدارس النحْويّة – الدماميني – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.

Al Damamini's grammatical approach/ explaining "Al Tasheel"

Abstract:

The research is done originally to clarify Al Damamini's view of various grammatical schools and illustrate his method of dealing with the schools by taking, adding or dismissing them .This appears obviously by Ibn Malk Al Andalusi in his book" Tasheel Al Fawaed wa Takmeel Al Makased".

The research begins with introducing Al Damamini; his name, his proportions, his life, his scientific descriptions. It also describes his elders and his works.

The research consists of the preface and three parts. The first is Al Damamini and Al Basrah school. The second is Al damamini and Al Kufa school and the third is Al damamini and other schools.

The importance of this research is to reveal Al Damamini's personality and to clarify the grammatical doctrine or the doctrines that represent his way of explaining the book" Taalek Al Faraed". The research contains many grammatical benefits by including examples and evidences to enrich his book.

Keywords: Grammatical schools – Al Damamini – Taalek Al Faraed ala Tasheel Al Fawaed.

المقدّمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن اتّبع هداه إلى يوم يلقاه،،،

لا بدّ لنا قبل الشروع في الحديث عن المذهب النّحْويّ لعالِمٍ من العلماء أنْ نَمْهَدَ للأمر بالحديث عن النحو ونشأته وتعدّد مصادره، واختلاف منابعه؛ حرصًا على أنْ تكون المعرفةُ وافيةً، والفهمُ مُحْكَمًا، وليكون الحُكم على المذهب النحويّ لذلك العالِمِ من خلال تلك الدراية بالأصول.

وإن كان العلماءُ متّفقين على أنّ الغاية من وضع علم النحْو الحفاظُ على العربيّة، وحفظُها في نفوس أبنائها وغيرهم ممّن أقبل على تعلّمها من اللحن والخطأ؛ فقد اختلفوا في نشأته من جهة، وطريقة وضعه من جهة أُخرى، حتّى تشكّلت على إثر ذلك مدارسُ له في المدائن الإسلاميّة، تعتني به وبمصطلحاته، "وكانَ لأهل البَصْرة في العَرَبيَّة قدْمة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية"(1).

ويروي لنا التاريخ أنّ البصريّين هم الذين وضعوا النحْو وتعهّدوه بالرعاية قرابة قرن، وكانت الكوفة – حينذاك – منصرفةً عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار، والميل إلى التندّر بالطرائف من المُلَح والنوادر، ثم تكاتف الفريقان على استكمال قواعده، واستحثّهما التنافس والخلاف الذي جدّ بينهما واستعرت ناره ردحًا من الدهر ينوف على مئة سنة، خرج بعدها هذا الفنّ تامّ الأصول، كامل العناصر، وانتهى الاجتهاد فيه، وعندئذٍ التأم عقد الفريقين في بغداد، فنشأ المذهب البغداديّ الذي عماده الترجيح بين الفريقين. ثمّ شعّ نور هذا العلم في سائر البلاد الإسلامية التي احتفظت به بعد أن زالت دولة بغداد العلمية، وفي طليعتها الأندلس في عصرها الزاهر، ومصر والشام وما يتاخمها(2).

وعلى ضوء هذا التاريخ فقد عُدّت أطوار النحْو أربعة: طور الوضع والتكوين "بصريّ" وطور النشوء والنموّ "بصريّ / كوفيّ" وطور النّضوج والكمال "بصريّ / كوفيّ"، طور الترجيح والبسط في التصنيف "بغداديّ وأندلسيّ ومصريّ وشاميّ".

على أنّه ليس في الاستطاعة وضعُ حدٍّ توقيتيّ ينفصل به كل طورٍ عمّا يسبقه أو يعقبه، فإن الأطوار لا بدّ من تداخلها، وسريان بعض أحكام سابقها على لاحقها، كما أنّه لا مناصَ من تسرّب شيء ممّا في تاليها على بادئها(3).

والعِلم بهذه الأصول لنشأة النحْو العربيّ وتطوّره عبر تلك الأزمان والأماكن يُمهّد الطريق أمام الباحث لإنجاز هدفه المرجوّ من هذا البحث؛ وهو تِبيانُ موقف الدماميني من تلك المدارس الناشئة وتلك الطارئة(4) على علم النحْو، وتجليةُ منهجه في الأخذ منها أو تركها أو الزيادة عليها(5) لاستنباط الأحكام النحْويّة بما هو واحدٌ من العلماء ممّن لهم يدٌ طولى في هذا العلم، وآراؤه فيه معتَبَرة. ويُظهرُ ذلك كلَّه طريقةُ شرحه لكتاب: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" للعلّامة ابن مالك الأندلسيّ في كتابه المُسمّى: "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد".

وسيُبيِّنُ الباحث في المطالب الثلاثة بعض المسائل الواردة في "تعليق الفرائد"؛ حيث تُظهر علاقة الدماميني بتلك المدارس؛ البصرة والكوفة وغيرهما من المدارس النحْويّة. وقد حاول الباحث الابتعاد عن التطويل والحشو، وإثبات الخلاصة ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، فجعل البحثَ مختصرًا موجَزًا.

* * *

(1) الجمحيّ، طبقات فحول الشعراء (ج1/ ص12).

(2) انظر الطنطاويّ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (ص31).

(3) انظر الطنطاويّ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (ص32).

(4) وأقصد بالطارئة: المتشكّلة من المدرستَيْن الأُولَيَيْن؛ مدرسةِ البصرة ومدرسةِ الكوفة.

(5) وهذا يُظهر مذهبه النحْويّ.

التمهيد:

الدماميني وكتابه: "تعليق الفرائد"

أوّلًا: الدماميني:

* اسمه ونسبه:

هو محمّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمّد بن سُليمان بن جَعفر القرشيّ المَخزومي الإسكندرانيّ بدر الدّين المعروف بِابْن الدماميني المالكي النحْوِيّ الأديب.

* حياته:

ولد بالإسكندرية سنة 763 هـ، وناب فِي الحكم، ودرس في عدة مدارس، وَتقدم وَمهر، واشتهر ذكره، وذهب إلى القاهرة، وتصدر بالجامع الأَزهر لإقراء النحْو، ثمّ رَجع إلى الإسكندريّة، واستمرّ يقرئ فيها، ثمَّ قدم القَاهرة، وعين للقَضاء فَلم يتَّفق له، وَدخل دمشق سنة 800 هـ، وحجّ منْها، وعاد إِلَى بلده، وَتَولَّى خطابة الجامع، ودخل اليمن سنة 820 هـ، ودرّس بِجامع زبيد نحْو سنة فَلم يُرجَ له بها أَمر، فركب البحْر إِلَى الْهند، فحصل له إقبال كبير، وأخذوا عنه وعظّموه.

* صفاته العلميّة:

هو أحدُ الكَمَلةِ في فنون الأدب، متفوّق فِي النَّحْو وَالنّظم والنثر والخطّ(1).

* شيوخه:

الشيخ بهاء الدين الدماميني والبرهان الشامي والناصر التنسي وابن عرفة وسراج الدين ابن الملقن والمؤرّخ ابن خلدون وجلال الدين البلقيني. وللدماميني غيرُ هؤلاء الشيوخ من العلماء الذين تلقّى عنهم وأخذ وأجازوه فيما لهم ولغيرهم، ومنهم: عبد الوهّاب القرويّ والقاضي أبو الفضل الشوبريّ والنويري والجمال إبراهيم الأميوطي وغيرهم(2).

* تلاميذه:

الشّيخ علي بن عبد الله البهائيّ الدمشقي الغزولي والشّيخ عبادة بن علي بن صالح بن عبد المنعم وعبد القادر المكيّ وغيرهم(3).

* مصنّفاته:

- تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب: (وهما ثنتان: إحداهما يمنيّة والأُخرى: هنديّة).
- شرح البخارِيّ: وقد سمّاه: "مصابيح الجامع".
- شرح التسهيل: وهو ما نحن بصدد الحديث عنه في هذا البحث.
- جواهر البحور: في العَروض.
- الفواكه البدرية: من نظمه.
- نزول الغيث: انتقد فيه الصفديّ في أَماكن من شرح الغيث على لامية العَجَم.
- عين الحياة، وغير ذلك. وله ديوان شعر فيه عدة قصائد نبويّة منها قصيدة مطوّلة(4).

* وفاته:

---

(1) انظر السيوطيّ، بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة (ج1/ ص66).

(2) انظر ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج3/ ص 129) و(ج4/ ص 46، 336) و(ج5/ ص 41، 327) و(ج7/ ص 440).

(3) انظر السخاويّ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (ج4/ ص 283) و(ج5/ ص 254) و(ج7/ ص 184).

(4) انظر الطالبيّ، نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر= الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (ج3/ ص 268)، وابن الغزيّ، ديوان الإسلام (ج2/ ص 285).

بغته الأجَل – رحمه الله – ببلد (كلبرجا) من الهند، في شعْبان سنة 827 هـ(1)، وقيل قُتِل مسمومًا(2).

ثانيًا:

كتاب "التعليق"

يَبين للنظر الأوليّ في كتاب "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" أنّ الشارح يخصّ نفسه بمنزلة تُبديه مختلفًا عن أولئك الشارحين للتسهيل غيره، ويظهر ذلك من عنوان كتابه؛ فاستخدم كلمة الفرائد، ومفردها "فريدة" ويعني بها انفراد نفسه بمحاسن ما يقول، أو يعني بها اللآلئ التي تفرّد بذكرها عمّن سواه من الشرّاح(3)، والظاهر – بطبيعة الحال – أنّه يقصد الشرّاح حسب، ولا يعني مصنّف الكتاب بحال؛ لكثرة ما أثنى عليه في مواضع شتّى من الكتاب.

وعلى أنّ هذا بادٍ في عنوان الكتاب وفي الكتاب من بعد، إلّا أنّ الشارح بدا متخوّفًا من البدء في الشرح، معتذرًا عنه، غير راغب فيه؛ لأسباب ذكرها في مقدّمته فقال: " فاعتذرت أولًا بأنّي لست من رجال هذه الصناعة، وأنّ فكري في تحصيل فوائدها مزجى البضاعة، وثانيًا بأنّ هموم الحوادث والغربة قد أجلبت عليّ بخيلها ورَجِلِها، وحملتني جبال أنكاد تفتت حصاة القلب من أجلها وثالثًا بفقدان الشروح في هذه البلاد(4) وعزة ما أحتاج إليه من الكتب التي أفدي بياض أياديها بالسواد"(5).

ويقول الدماميني إنّه وجد الكتاب في الهند(6) مجهولًا لا يُعرف، ونكرة لا تتعرّف(7)، وكان قد استصحب معه نسخة منه رآها بعض الطلبة فلمحها بعين الاستحسان، إلا أنّه رأى في كثير منها معاني استغلقت على الفهم، فسأله أن يشرح هذا الكتاب شرحًا يفتح أبوابه، ويذلّل صعابه، ويجلوه للأفهام(8). فشرحه، وسمّاه: "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد".

وقد بدأ الشرح بمقدّمة لطيفة ابتدأها بالاستعانة بالله والحمد والثناء عليه – سبحانه – لآلائه ونعمه، والصلاة على محمّد – صلّى الله عليه وسلّم – خير رسله، وآله وصحبه، ثمّ تحدّث عن "التسهيل" وفوائده، وعن ابن مالك ومكانته، ثمّ عن شرحه للكتاب والمصاعب التي اكتنفت ذلك الطريق. وسيأتي الحديث عن منهج الدماميني في كتابه هذا في فصول هذا البحث – إن شاء الله – .

ويقع الكتاب المؤلَّف في جزأين، أحدهما: يبدأ بـــ "باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلّق به" وينتهي بـــ: "باب إعمال المصدر"، ويبدأ الآخر بـــ: "باب حروف الجرّ"، وينتهي بـــ"باب الهجاء"، وهو آخر باب في كتاب "التسهيل"، وهذا يعني أنّ الدماميني جاء على شرح أبواب "التسهيل" كلّها، وما يؤكّد إتمامه للشرح قوله في آخر الكتاب: " وهنا تمّ الكلام في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وما هو إلا طاعة عاجز مزجى البضاعة، معدود في أهل التقصير والإضاعة حقير قلما دعا المباحث الحسنة فلبت بالسمع والطاعة، وأنا أعتذر للواقف عليه بما دفعت إليه من العجلة التي اقتضاها الحال لا سيما هذه المجلدة التي أولها: همزة

---

(1) الشوكانيّ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (ج2/ ص 150).

(2) السيوطيّ، بغية الوعاة (ج1، ص 67).

(3) والفريد والفرائد: الشذْرُ الذي يفصل بين اللؤلؤ والذهب، واحدته فريدة، ويقال له: الجاوَرْسَقُ بلسان العَجَمِ، وبيّاعُهَ الفَرَّادُ. والفريدُ: الدُّرُّ إذا نُظِمَ وفُصِلَ بغيره، وقيل: الفريدُ، بغير هاء، الجوهرةُ النفيسةُ كأنها مُفردةٌ في نوعها، والفَرَّادُ صانعها. وذهبٌ مُفَرَّدٌ: مُفَصَّلٌ بالفريد. والفريدُ جمعُ الفريدة وهي الشَّذْرُ من فضة كاللؤلؤة. وفرائدُ الدرِّ: كبارها. [ابن منظور، لسان العرب (ج3/ ص 332)].

(4) يقصد "كنباية"، وهي مدينة على ساحل بحر الهند، موقعها في الإقليم الثاني من الأقاليم السبعة حيث الطول تسع وتسعون درجة وعشرون دقيقة والعرض ثنتان وعشرون درجة وعشرون دقيقة غربيّ المنيبار على خور من البحر طوله مسيرة ثلاثة أيام. [انظر القلقشنديّ، صبح الأعشى (ج 5/ ص70– 73)].

(5) الدماميني، تعليق الفرائد (ج1/ ص 20).

(6) التي وصلها في أواخر شعبان من سنة 820 هـ.

(7) الدماميني، تعليق الفرائد (ص 19).

(8) نفسه.

الوصل؛ فقد دعاني إلى السرعة فيها داعي الارتحال، وقد خرج الكتاب كله من يدي قبل أن أرجع النظر فيه. ولم أتمكّن من إصلاح معضله وإظهار خافيه، فليحسن المتأهّل المتأمّل بإصلاح ما يجده من هفوة طغى بها القلم، أو عثرة زلت بها القدم، وليصفح الصفح الجميل، وليقض ماهو قاضٍ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . وصلّى الله على سيدنا محمد وآله"(1).

وانتهج الدماميني نهج ابن مالك في ترتيب الأبواب والفصول غير أنّه جعل بعد باب: "كيفيّة التثنية وجمعي التصحيح" باب: "المعرفة والنكرة" و باب: "المضمر"، وهما بابان سبق بهما باب: "الاسم العلم" عند ابن مالك في "التسهيل".

ومن ملامح منهج الدماميني في كتابه أنّه يذكر آراء المدارس دون تعليقٍ أو ترجيح – وهذا كثير– أو يذكرها كلَّها أو بعضَها ويُقدّم رأيًا على آخر، أو يكتفي بذكر رأي واحدٍ منها يعتقد صوابَه وينسبه إلى صاحبه؛ وذلك بموافقة البصريّين إنْ رأى الصواب معهم، أو تأييد الكوفيّين(2) إن سارَ الحقّ في ركابهم، أو يتبنّى رأي غيرهم إن رأى أنّه الحقّ، ويترك آراء هؤلاء وأولئك إن رأى أنّهم حادوا عن الرأي الرشيد السديد، ومن هذا قوله في مسألة: "...البصريّون لا يقيسون...، والكوفيّون يقيسون...، والمصنّف خالف الفريقين..."(3) وذكر رأي المصنّف.

* * *

(1) الدماميني، تعليق الفرائد (ص 10).

(2) وربّما بعضهم، ومنه قوله في مسألة: والمُخالف بعض الكوفيّين. [انظر الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ج4/ ص223)].

(3) الدماميني، تعليق الفرائد (ج1/ ص289).

المطلب الأوّل:

الدماميني ومدرسة البصرة

أخذ الدماميني في "تعليق الفرائد" من المدارس النحْويّة جميعًا، ولكنّ هذا لا ينفي – بطبيعة الحال– تأثّرَه ببعض تلك المدارس وميلَه إليها أكثرَ من غيرها؛ فأخذ من مدرسة البصرة ونزع إليها، وتَبين هذه النزعة البصْريّة في كثيرٍ من الآراء التي تبنّاها في شرحه "التسهيل"، صرّح بذلك أم لم يُصرّح.

ويظهر ذلك من كلامه في مناقشاته لكثير من المسائل وتعليقاته عليها، ما يُنبئ جليًّا عن تلكم النزعة، وممّا يدلّ على هذا – مثلًا – قوله معلّقًا على مسألة: "هذا مذهب البصريّين، وعليه المعوّل"(1)، وكذلك فهو يُكثر من قوله: خلافًا للكوفيّين، ولا يقول: خلافًا للبصريّين إلّا قليلًا، ويأخذ – كثيرًا – عن كتبهم، ويستخدم مصطلحاتهم، ومن ذلك – للمثال لا للحصر – استعماله مصطلح ضمير الشأن بدلًا من ضمير المجهول؛ وهو "المسمّى ضميرَ الشأن عند البصريّين، وضميرَ المجهول عند الكوفيّين"(2)، ودفاعه عنه بقوله: "... وتسمية البصريّين أولى؛ لأنّهم سمّوه بمعناه، والكوفيّون إنّما سمّوه باعتبار وصفه..."(3)، واستعماله مصطلح ضمير الفصل بدلًا من ضمير العماد؛ وهو" المسمّى عند البصريّين فصلًا وعند الكوفيّين عمادًا"(4)، ودفاعه عن ذلك بقوله: "تسمية أهل البصرة له (فصلًا) أقرب إلى الاصطلاح؛ لأنّ الشيء يسمّى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولمّا كان المعنى في هذا الضمير الفصل كان تسميته (فصلًا) أحرى من تسمية الكوفيّين، فإنّهم سمّوه باسم ما يلازمه ويؤدي إلى معناه، فكانت تسمية البصْريّين أظهر"(5). وأنّه يأخذ بمنهجهم بالتأويل؛ من حذف وتقدير وتقديم وتأخير وحمل على المعنى وغيرذلك.

والأمثلة الواردة في "التعليق" على ذلك كثيرة، سيورد الباحث بعضًا منها لتبيين هذه النزعة:

ذهب البصريّون إلى أنّ الواو والياء في الضميرين: (هو) و(هي) من أصل الكلمة، وعند الكوفيّين للإشباع، والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فإنّك تحذفهما فيهما، وقال الدماميني موافقًا رأي البصريّين: والأوّل هو الوجه؛ لأنّ حرف الإشباع لا يتحرّك، وأيضًا حروف الإشباع لاتثبت إلّا ضرورة، وإنّما حرّكت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلّة حتى يصحّ كونها ضميرًا منفصلًا؛ إذ لولا الحركة لكانتا كأنّهما للإشباع على ما ظنّ الكوفيّون، وكان قياس المثنّى والجمع: (هُوَما) و(هِيَما) و(هوم) و(هين)، فخفّف بحذف الواو والياء(6).

وفي حديث ابن مالك عن كان وأخواتها واسمها وخبرها، ناقش الدماميني المسألة مُظهرًا ميولًا لآراء أهل البصرة، فقال: تسمية المرفوع بها اسمًا، والمنصوب بها خبرًا؛ هو الذي عليه الجمهور، واختلف الكوفيّون في رافع الاسم؛ فقال الفرّاء: ارتفع بالناسخ – كما يقول البصريّون – لكنّه قال ارتفع به، لا لأنّه فاعل بل لشبهه في الصورة بالفاعل، وقال بقيّة الكوفيّين: لم يرتفع بالفعل بل بما كان مرتفعًا به قبل وجود الناسخ، وعن الخبر: قال الفرّاء: هو مشبّه بالحال، وقال البصريّون: مشبّه بالمفعول، وهو الصحيح؛ لأنّه كثيرًا ما يأتي على صورة لا يكون عليها الحال، فكان تشبيهه بالمفعول به أولى؛ لاطّراده، وذلك لأنّه يرد معرفة وجامدًا. وقال بقيّة الكوفيّين: هو حال حقيقة لا مشبه بالحال. ويُرَدّ بما ذكرنا من اطّراد وروده معرفة وجامدًا، وبأنّه لا يكون فضلة. واعترضوا قول البصريّين: بأنّه لو كان مشبهًا بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا، واللازم منتفٍ.

---

(1) الدماميني، تعليق الفرائد (ج4/ ص281).

(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص28).

(3) الدماميني، تعليق الفرائد (ج2 / ص120).

(4) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص29).

(5) الدماميني، تعليق الفرائد (ج2/ ص 128–129).

(6) انظر الدماميني، تعليق الفرائد (ج2/ ص 71– 72).

وأجيب: بأنّ المفعول قد يكون جملة، وذلك بعد القول وفي التعليق. وأمّا الظرف وشبهه فليسا الخبر، إنّما الخبر متعلّقهما المحذوف، وهو اسم مفرد(1).

وقال المصنّف (ابن مالك) في مسألة: يُغني الظرف عن الخبر ويُرفع غالبًا، ولا يمتنع نصبه ولا جرّه بـــ(في)(2) نحو: الصوم يومًا أو في يوم، ويرفضه الكوفيّون؛ لأنّ (في) عندهم توجب التبعيض، فلا يُجيزون: صمت في يوم الجمعة، بل يوجبون النصب؛ صوناً للفظ عمّا يقتضي التبعيض فيما يُقصد به الاستغراق. والأولى جوازه كما هو مذهب البصريّين ومختار المصنف، ولا نسلّم إفادة (في) للتبعيض؛ ولهذا صحّ: في الكيس ملؤه من الدراهم(3).

فممّا يتّضح من هذه المسائل التي أثبتّها هنا – وهي بعضٌ من مسائل كثيرة – أنّ الدماميني – غالبًا – يتبع ابن مالك في الرأي الذي يقوله أهل البصرة، ويبني حُكمه عليه، ولكنْ للحقّ فإنّ هذا ليس دائمًا؛ فقد يتّفق رأي ابن مالك مع آراء أهل البصرة وقد لا يتّفق – مع أنّ الأوّل أكثر – وإذا اقتضى الأمر الخلاف بين ابن مالك ومدرسة البصرة أو بين علماء مدرسة البصرة أنفسهم؛ فإنّه – عندئذٍ – ينقل الآراء كما هي ويُتبعها برأيه إذا اقتضى الأمر تِبيانًا وتفصيلًا، ومن هذا الذي أتحدّث عنه: ما نقله عن ابن قاسم من قوله: "واعلم أنّه يتأتّى في مسألة: (كان زيد آكلًا طعامك) أربعة وعشرون تركيبًا، ستّة مع تقديم (كان)، وهي: (كان زيدٌ آكلًا طعامك) و(كان طعامك زيد آكلًا) و(كان طعامك آكلًا زيدٌ) و(كان أكلًا طعامك زيدٌ) و(كان آكلًا زيدٌ طعامك) و(كان: طعامك آكلًا)، وكلّها جائزة إلّا الخامس فيمتنع عند البصريّين، وإلّا السادس؛ فإنّ بعض البصريّين منعه، وبعضهم أجازه. وستة مع تقديم (زيد)، وهي: (زيدٌ كان آكلًا طعامك) و (زيدٌ كان طعامك آكلًا) و (زيد آكلًا كان طعامك) و (زيدٌ طعامك كان آكلًا) و (زيدٌ طعامك آكلًا كان) و(زيدٌ آكلًا طعامك كان)، وكلّها جائزة عند البصريّين. وستّة مع تقديم (آكلًا)، وهي: (آكلًا كان زيد طعامك) و(آكلًا كان طعامك زيد) و(آكلا زيدٌ كان طعامك) و(آكلا زيدٌ طعامك كان) و(آكلًا طعامك كان زيدٌ) و(آكلًا طعامك زيدٌ كان)، وكلّها جائزة عند البصريّين إلّا الثاني، وفي الأوّل قبحٌ للفصل بين الخبر المقدّم ومعموله المؤخر. وستّة مع تقديم (طعامك)، وهي: (طعامك كان زيدٌ آكلًا) و(طعامك زيدٌ آكلًا كان) و(طعامك آكلًا زيدٌ كان) و(طعامك زيدٌ كان آكلًا) و(طعامك كان آكلًا زيدٌ) و(طعامك آكلًا كان زيدٌ)، وكلّها جائزةٌ عند البصريّين، ولبعض الكوفيّين خلاف في بعض المسائل..."(4).

وإذا كان اتّفاق الدماميني مع مدرسة البصرة سمةً غالبة عليه، فإنّ هذا لا يمنع الاختلاف معهم وتصويبهم إن رأى في أقوالهم نقصًا أو خللًا، ومن ذلك: مخالفتهم في مسألة في المبتدأ والخبر في نحو: (عبد الله والريح يباريها) و(زيدٌ والمنيّة شاربٌ بعقارها)، فقال: صحّت المسألة عند البصريّين على إضمار الخبر وسدّ الحال مسدّه، أي: (يجريان يباريها)، وعند الكوفيّين حملًا على المعنى، أي: (يتباريان)، فيكون (يباريها) في موضع رفع. خلافًا لمن منع المسألة، ووجهه أنّ (يباريها) خبرٌ عن أحدهما، فيلزم بقاء الآخر بلا خبر، لا يصحّ ما حمله البصريّون عليه؛ لأنّ الجملة حينئذٍ حالٌ من ضمير يجريان، فإذا أوّلت الحال بالوصف كان التقدير مباريًا لها، وذلك لا يكون حالًا من ضمير يجريان، ولا يطّرد ما حمله الكوفيّون عليه في نحو قولك: (زيد والمنيّة شارب بعقارها)؛ فالمنع متّجه، كذا قيل. ثمّ قال: والذي يظهر لي صحة قول الكوفيّين، وما ذكر من عدم اطّراده ليس بصحيح؛ إذ يمكن تأويل مثل: (زيدٌ والمنيّة شاربٌ بعقارها) بقولك: (زيدٌ والمنيّة ملتبسان)، وهذا لا يعوزك في مكان أصلًا والله أعلم(5).

(1) نفسه (ج3/ ص167 – 169).
(2) انظر ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص49).
(3) انظر الدماميني، تعليق الفرائد (ج3/ ص 117).
(4) الدماميني، تعليق الفرائد (ج3/ ص 239).
(5) انظر الدماميني، تعليق الفرائد (ج3/ ص45).

ومن تلك المسائل التي يُظهر فيها الخلاف مع البصريين، ما ذهب إليه ابن مالك في مسألة لحاق تاء التأنيث مع المؤنّث الحقيقيّ المفصول بغير إلّا نحو: (قامت اليوم هند) فقال: ذلك أجود من تركها نحو: (قام اليوم هند)، وأمّا إن فُصل بـــ(إلّا) فترك التاء أجود، نحو: (ما قام إلّا هند)، وقال الدماميني: في المسألة خلاف؛ فقال المبرّد: لا يجوز مع الفصل بغير (إلّا) غير التأنيث، وقال البصريّون – غير الأخفش – : لا يجوز مع الفصل بـــ (إلّا) غير التذكير. وخالفهم الدماميني بقوله: والصحيح جواز التذكير في الأوّل والتأنيث في الثاني قليلًا فيهما(1).

* * *

المطلب الثاني

الدماميني ومدرسة الكوفة

ذكر الدماميني مدرسة الكوفة كثيرًا في مسائله وآرائه التي ناقشها في شرحه. وإن بدت آراؤه نازعة إلى مدرسة البصرة – كما بيّنّا – فإنّ هذا لا يمنع موافقتهم في بعض المسائل، متّبعًا في ذلك ابن مالك أو مخالفًا. ومن هذا:

مسألةٌ وافق بها ابن مالك الكوفيّين والأخفش في جواز أن ينوب عن الفاعل في باب المبنيّ للمجهول غير المفعول به، وهو موجودٌ في الجملة. وتابعه الدماميني موافقًا وقال: فيجوز في مثل: (ضربتُ زيدًا يومَ الجمعة) أنْ تُنيب الظرفَ فترفَعُه، وتتركَ المفعول على حاله من النصب ، فتقول: (ضُرِبَ يومُ الجمعةِ زيدًا). واختار المصنّف هذا القول استدلالًا بالقراءة الشاذّة في: (لِيُجْزَى قَوْمًا بما كانوا يكسبون) [الجاثية: 14]؛ ببناء (يُجزى) للمفعول، ونصب (قومًا)، وفي (لولا نزّل عليه القرْآنَ جملةً) [الفرقان: 32]، بالنصب، والكلّ متأوّل عند المانعين، ولكنّ الدماميني استدرك بقوله: ومن التأويلات ما هو قريب، ومنها ما هو بعيد(2).

وفي مسألة أُخرى ذهب البصريّون إلى أنّ الضمير المنفصل (أنا) مكوّنٌ من الهمزة والنون فقط، وأمّا الألف فزائدة، وقال الكوفيّون: الضمير هو مجموع الثلاثة، واختار المصنّف المذهب الكوفيّ(3). وفي مسألة ثالثة قال ابن مالك: قد يستكنّ (يستتر) الضمير إن أمن اللبس(4)، فيجوز – على قولهم في: (زيد هند ضاربها هو) – كون (هو) فاعلًا، وكونه تأكيدًا، وأمّا (زيدٌ عمرٌو ضاربه هو)، ففاعل لا غير، والبصريّون يوجبون الفاعليّة فيهما، ويمنعون التأكيد؛ لإيجابهم الإبراز، وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع، فيقول البصريّون: (الهندان الزيدان ضاربتهما هما)، ويقول الكوفيّون: مثل ذلك، إن قدّروا الضمير فاعلًا، وإن قدّروه توكيدًا قالوا: (ضاربتاهما هما)، وكذلك الحكم في الجمع، والمسموع من العرب إفراد الوصف إلا على لغة: أكلوني البراغيث. ولمّا رأى المصنف ما في هذه التأويلات من التكلّف قال بالمذهب الكوفيّ، تمسّكًا بالظاهر(5). ولم يخالفه الدماميني في المسألتين: الثانية والثالثة بالأخذ بالمذهب الكوفيّ.

وجعل الدماميني الفعل (عدّ) من الأفعال التي تنصب مفعولين، موافقًا بذلك رأي ابن مالك الذي أخذه عن الكوفيّين: فقال: (وعدّ) – أيضًا – من أفعال هذا القسم على ما ذهب إليه الكوفيّون، واختاره المصنّف واستشهد عليه بقول الشاعر:

فلا تعْدُدِ المَولى شريكَكَ في الغنى

(1) نفسه (ج4/ ص 229– 230).

(2) انظر الدماميني، تعليق الفرائد (ج4/ ص 259– 260).

(3) نفسه (ج2/ ص 69).

(4) انظر ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص 48).

(5) انظر الدماميني، تعليق الفرائد (ج3/ ص87 – 88).

ولكنّ المولى شريكُكَ في العدم(1)

وقد يتبع ابنَ مالك في مخالفته للكوفيّين دون أن يُسمّيَهم ابن مالك، ويُسمّيهم هو، ومن ذلك: حديث المصنّف عن ضمير الفصل؛ إذ قال: "ولا موضع له من الإعراب على الأصحّ"(2)، ولم يبيّن من المخالف وهم الكوفيّون(3). وهذا الأخير قول الدماميني.

وكذلك: مسألة في قول ابن مالك: يجوز دخول كان وأضحى وأصبح وأمسى وظلّ وبات على ما خبره فعل ماضٍ مطلقًا سواءً اقترن ب(قد) أو لم يقترن بها نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ﴾ [الممتحنة:1]، ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾ [يوسف: 27]، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأحزاب: 15]، خلافًا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بـ(قد)، مثل: (كان زيدٌ قد قام)، ولم يسمّهم ابن مالك، فقال الدماميني: "وأصحاب هذا الرأي هم الكوفيّون، واحتجّوا بأنّ (كان) وأخواتها إنّما دخلت على الجملة لتدلّ على الزمان، فإذا كان الخبر يعطيه لم يحتج إليها"(4).

ومنها: قول ابن مالك عن (كأنّ) التي من أخوات (إنّ): "(كأنّ) للتشبيه وللتحقيق أيضًا على رأي"(5)، ولم يُثبت أصحاب ذلك الرأي، فقال الدماميني: والرأيُ "ذهب إليه الكوفيّون والزجّاجيّ، وأنشدوا عليه:

فَـــأَصْـبَـحَ بَطْـــــنُ مَـكّـــــةَ مُـقْـشَـعِـــــرًّا

كَـــأَنَّ الأَرْضَ لَـيْـــسَ بِهَـــــــا هِـشَـــــــام

إذ لا يكون تشبيهًا؛ لأنّه ليس في بطن مكة اقشعر؛ لأنّ الأرض الأرض حقيقة، وإنّما المعنى أنّ ليس بها هشام"(6).

ويوافق الدماميني آراء ابن مالك إذا لم يكن له رأيٌ في المسألة يُقرّ به، أمّا إذا رأى خلاف ما يراه المصنّف أو رأى خطأ في نقله، فإنّه لا ينثني يعبّر عن ذلك؛ فقد خطّأ المصنّفَ في النقل عن الكوفيّين، وصحّح له، عندما تحدّث عن تقدّم الضمير المكمّل معمول فعل؛ فقال الدماميني معلّقًا: "نحو: (ضرب غلامَه زيدٌ) و(غلامَه ضربَ زيدٌ) و(ضَرَبَ غلامَ أخيهِ زيدٌ) و(غلامَ أخيه ضرب زيدٌ)؛ فهذه أربع صور شملها قوله: (المكمل معمول فعل)؛ لأنّ المضاف إليه يكمّل المضاف، والأولى والثالثة جائزتان باتفاق، وحكى المصنّف في الثانية والرابعة المنْع عن الكوفيّين، والصحيحُ الجواز، ونقله بعضهم عن الكوفيّين أيضًا على خلاف ما نقله المصنّف عنهم(7).

أو يسكتُ ويكتفي بالنقل عندما تتعدّد طرق الرواية عن الكوفيّين؛ فيروي ابن مالك رأيًا لهم، وينقله غيره بوجه آخر، فلا يعلّق حينئذ؛ كما فعل في مسألة الاسم الأكثر معرفة؛ فقد وضع المصنّف العَلَم وممّا يليه اسمُ الإشارة، واعترض على رأي الكوفيّين؛ بأن جعلوا اسم الإشارة قبل العَلَم؛ فقال: "وليس ذو الاشارة قبل العلم، خلافًا للكوفيّين"(8) "مستدلّين بأنّ اسم الإشارة ملازمٌ للتعريف بخلاف العَلَم، وبأنّه يقدم عليه عند الاجتماع، نحو: (هذا زيدٌ). ولا دليل في ذلك؛ لأنّ المعتبر إنّما هو زيادة الوضوح، والعَلَم أزيد وضوحًا، لا سيّما عَلَم لم تعرض فيه شركة، نحو: (إسرافيل) و(طالوت). والذي نقله الرضيّ عن الكوفيّين غيرُ

(1) نفسه (ج4/ ص 141).
(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص29).
(3) انظر الدماميني، تعليق الفرائد (ج2/ ص134).
(4) الدماميني، تعليق الفرائد (ج3/ ص187– 188).
(5) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص61).
(6) الدماميني، تعليق الفرائد (ج4/ ص10– 11).
(7) نفسه (ج2/ ص 114).
(8) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص21).

هذا؛ فإنّه قال: ومذهب الكوفيّين أنّ الأعرف العَلَم ثمّ المضمر ثمّ المبهم ثمّ ذو اللام. ولعلّهم نظروا إلى أنّ العَلَم حين وضع لم يقصد فيه إلّا مدلول واحد معيّن، بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله، وإن اتفقت مشاركة فبوضع ثانٍ بخلاف سائر المعارف"(1). قلتُ: ولم يعلّق الدماميني على القولين؛ أيّهما هو الصحيح عن الكوفيّين.

أمّا المسائل التي خالفهم بها فهي كثيرة، ومنها:

الإعراب في الاسم أصل، وفي الفعل فرع وعكس بعضهم. وقال الكوفيّون: أصل فيهما: أي أصلٌ في الاسم وأصلٌ في الفعل، فقال الدماميني: والأول هو المرجّح عند الحذّاق(2).

وقال ابن مالك عن لام الابتداء: "وقد يليها حرف التنفيس خلافًا للكوفيين، وأجازوا دخولها بعد "لكن". ولا حجّة فيما أوردوه لشذوذه"(3) ووافقه الدماميني على قوله هذا فقال: وقد يلي لامَ الابتداء حرف تنفيس نحو: (إنّ زيدًا لسوف يقوم)، والكوفيّون منعوه؛ لأنّ لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصّصةٌ له بالحال عندهم، كما أنّ حرف التنفيس مخصّصٌ له بالاستقبال؛ فلذلك لا يجيزون: (إنّ زيدًا لسوف يقوم) للتناقض. والبصريّون يجوّزون ذلك؛ لأنّ اللام باقية عندهم على إفادة التوكيد فقط، كما كانت تفيده لمّا أدخلت على المبتدأ. وأجاز الكوفيّون دخولها بعد "لكن" احتجاجًا بقول الشاعر:

يَلُومُنِي في حُبِّ لَيْلى عَواذِلي
وَلَكِنَّـــنِـــي مِـــنْ حُبِّـــها لَعَمَـــيدُ(4)

ولا حجّة لهم فيما أوردوه من هذا الشعر لشذوذه... (5).

وردّ المصنّف مذهبَ الكوفيّين في مسألة: "ظننتُه قائمًا زيدٌ" بأنّه لم يثبت مثلُها في لسان العرب، ولو سُمِع نظير هذا التركيب خرج على أنّ (زيدًا) مبتدأ مؤخّر و(ظننتُه قائمًا) خبرمقدّم والهاء عائدة على زيد(6). وعلّقتُ على الجملة: وكيف تكون عائدة – بهذا اللفظ – على تالٍ لها.

وفي أحيان كان ينقل المسائل عنهم دون إبداء رأي أو تعليق، ومنه: تقسيم المصنّف (وهو ترتيب سيبويه) الأفعال إلى: ماضٍ وأمر ومضارع، وخالف ذلك الكوفيّون؛ فقالوا: القسمة ثنائيّة، فجعلوا (الأمر) مقتطعًا من المضارع، ولم يجعلوه أصـــلًا برأسه(7).

فسكت الدماميني عن هذا، ولم يُعلّق، ولكنّه – بطبيعة الحال – لا يتبنّى تقسيم الكوفيّين هذا.

وأخيرًا قد لا تتفق المدرسة على رأي، وعندئذٍ فإنّ الدماميني ينقل هذه الخلافات كما هي، مثل: قوله تعليقًا على الفاعل في بابه: وإن قدّم المسند إليه ولم يلِ ما يطلب الفعل، نحو: (زيدٌ قام)؛ فإنّ (زيدًا) قدّم ولم يلِ شيئًا طالبًا للفعل، فهو مبتدأ، وما بعده خبر عنه. وإن ولي المسند إليه ما يطلب الفعل على جهة اللزوم كـــ (إنْ) الشرطيّة، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: 6] ففاعل فعل مضمر يفسّره الظاهر، والتقدير: (وإن استجارك أحدٌ). وقد يلي الاسم ما يطلب بالفعل على جهة الأولويّة، كهمزة الاستفهام، نحو: (أزيد قام؟)، فلا يتعيّن جعل (زيد) فاعلًا، بل يكون أَولى، ويجوز جعله مبتدأ، خلافًا لمن

(1) الدماميني، تعليق الفرائد (ج2/ ص 15).
(2) الدماميني، تعليق الفرائد (ج1/ ص 125).
(3) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص64).
(4) قال الدماميني معلّقًا على هذا البيْت: ولا يُعرف له تتمّة ولا قائلٌ ولا نظير ولا رواه عدْلٌ يقول: سمعته ممّن يوثق بلغته. [انظر الدماميني، تعليق الفرائد (ج4/ ص51، 52)]
(5) نفسه (ج4/ ص51– 52).
(6) نفسه (ج2/ ص 123).
(7) انظر الدماميني، تعليق الفرائد (ج1/ ص91– 92).

خالف في المسألتين – وهنا الشاهد – والمخالف في الأولى بعض الكوفيّين؛ فجوّزوا في: (زيدٌ قام) أن يكون فاعلًا مقدمًا، والمخالف في الثانية الأخفش؛ فجوّز في: (إنْ زيدٌ قام) رفع (زيد) بالابتداء، بعد (إن)(1).

* * *

المطلب الثالث

الدماميني والمدارس الأُخرى

لم يكتفِ الدماميني في مناقشاته النحْويّة بآراء مدرستَي البصرة والكوفة، واعتنى في مناقشاته بآراء غيرهما من المدارس الأُخرى، غير أنّ اعتناءه بغير مدرستي البصرة والكوفة كان قليلًا، ولعلّ ذلك راجع إلى أنّ البصرة والكوفة هما أصل النحو – كما مرّ – ومن تبقّى هم الفرع. وشملت تلك المناقشات تأييدات واعتراضات واستدراكات، يبيّن الباحث بعضًا منها:

قول المصنّف في درجة تعريف المضاف: "... المضاف بحسب المضاف إليه"(2). فقال الدماميني: "فعلى هذا يكون المضاف إلى الضمير في مرتبة الضمير، وهو شيءٌ ذهب إليه بعض النحاة، ومذهب الأندلسيّين أنّ المضاف في مرتبة المضاف إليه، إلّا المضاف إلى مضمر فإنّه في مرتبة العَلَم، وهو مذهب سيبويه"،(3). قلت: وفي هذا تعارض مع رأي المصنّف لم يذكره الدماميني هو أنّ المصنّف يرى أنّ المضاف إلى الضمير متفاوت في درجة التعريف، وذلك حسب الضمير؛ فالمضاف إلى ضمير المتكلّم – مثلًا – ليس كالمضاف إلى ضمير المخاطب أو ضمير الغائب؛ فهو يقول عن درجة تعريف الأسماء: "وأعْرَفُها ضميرُ المتكلّم ثمّ ضميرُ المخاطب ثمّ العَلَم ثمّ ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثمّ المشار به، ثمّ المنادى، والموصول به وذو الأداة..."(4).

ومن مناقشاته: ذكر موافقة نحويّي بغداد لنحويّي البصرة، ومنهم ابن مالك الذي يقول: ليست اللام الفارقة غير الابتدائيّة(5) بل هي نفسها في جملة (إن) الخفيفة كما في التركيب: (إن زيدٌ لقائم) مخالفًا أبا عليّ الفارسيّ الذي زعم أنّها غير لام الابتداء. قال أبو الفتح: قال لي أبو عليّ: ظننتُ أنّ فلانًا نحْويّ محسن حتى سمعته يقول إنّ اللام التي تصحب (إن) الخفيفة هي لام الابتداء، فقلت له: أكثر نحويّي بغداد على هذا(6).

ومن مسائل الاعتراض على المغاربة – مثلًا – :

قال ابن مالك: "قد يكون للمبتدأ خبران فصاعدًا بعطف وغير عطف"(7)، وقال الدماميني معلّقًا: الأوّل لا خلاف فيه، والثاني فيه خلاف؛ فالجمهور على الجواز، وهو الصحيح، وذهب ابن عصفور وكثيرٌ من المغاربة إلى المنع؛ وهو تكلّف لا داعيَ إليه؛ لأنّ الخبر حكم، والمتكلّم قد يحكم بحكمٍ واحد، وقد يحكم بأحكامٍ متعدّدةٍ كما في الصفات؛ فإنّه قد يوصف الشيء بصفاتٍ متعدّدة(8).

---

(1) نفسه (ج4/ ص 222– 223).

(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص21).

(3) الدماميني، تعليق الفرائد (ج2/ ص10).

(4) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص21).

(5) نفسه (ص65)

(6) انظر الدماميني، تعليق الفرائد (ج4/ ص61– 62).

(7) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص50).

(8) انظر الدماميني، تعليق الفرائد (ج3/ ص 129– 130).

ومنها: قال الدماميني ناقلًا عن ابن قاسم: "ونقل بعض المغاربة أنّ تقديم معمول الخبر وحده على (كان) وأخواتها لا يجوز ظرفًا كان أو غيره؛ لكثرة الفصل. والصحيح جوازه مطلقًا، قال تعالى: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: 40]."(1).

ووافق الدماميني رأي جماعة من المغاربة – وهو رأي ابن مالك – في الأفعال التي تنصب مفعولين في مسألة المفعول الثاني إن وُجد الأوّل، وذلك كما في قولنا: (علمتُ زيدًا أبو من هو؟)، وهل الفعل معلّقٌ عن الجملة الاستفهاميّة في هذه الصورة أو لا؟ قال جماعةٌ من المغاربة: نعم، هو معلّق، وهو عامل في محلّها النصب، على أنّها مفعول ثانٍ كما هو صريح كلام المصنّف، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأنّ الجملة حكمها – في مثل هذا – أن تكون في موضع نصب، وأن لا يؤثّر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلّق، وذلك نحو: (علمت زيدًا أبوه قائم)، قال الدماميني: فإن قلت: ما الراجح من هذين الرأيَين؟ قلتُ: رأي من ذهب إلى أنّه من باب التعليق بدليل مثل قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: 211]، ألا ترى أنّ (سأل) التي يُراد بها طلب العلم لا المال، إنّما يتعدّى إلى الثاني بالجار؟ فلو كان وصول (سل) إلى (كم) كوصول (ظنّ) إلى الجملة في نحو: (ظننت زيدًا أبوه قائم)، لزم تعدّيه إلى اثنين بنفسه – وذلك ممتنع – وإذا ثبت أنّه علّق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار، لم يكن كون الفعل ناصبًا لأحد المفعولين لفظًا مانعًا من كونه متعلقًا عن الآخر، والله تعالى أعلم بالصواب(2).

واستدرك الدماميني على علماء الديار المصريّة في مسألة؛ فقال:"وكنت – في زمن الصِّبا في أوائل اشتغالي بفنّ العربية – كتبتُ أسئلة إلى علماء الديار المصرية: منها: أنّهم أجازوا في: (ما قائمٌ زيدٌ) إعراب (زيدٌ) فاعلًا أو مبتدأ، ومنعوا في مثل: (زيدٌ قام) بتقديم الخبر؛ لأدائه إلى الإلباس بين الفاعل والمبتدأ فما وجهه؟ فإن قيل: الفرق بينهما أنّ الإلباس في مثل: (زيدٌ قام) على تقدير تجويز التقديم يترتّب عليه محذور، وهو تفويت تقوي الحكم، فمنعوه، ولا كذلك في (ما قائمٌ زيدٌ)، فأجازوه. قلنا: وهذا أيضًا يترتّب عليه محذور؛ فإنّك إذا قلت: (ما زيدٌ قائم كان)، مشبهًا لــ (زيدٌ قائم) في تقوي الحكم من جهة تضمنه الضمير، وإذا قلت: (ما قائم زيدٌ) – على أن يكون زيدٌ فاعلًا بــ (قائم) – فليس فيه تقوي الحكم، ولا ما يشبهه ولم يحصل لذلك جواب(3).

* * *

(1) الدماميني، تعليق الفرائد (ج3/ ص 239).

(2) انظر الدماميني، تعليق الفرائد (ج4/ ص 184 و 186).

(3) الدماميني، تعليق الفرائد (ج3/ ص 63).

نتائج البحث:

من مُجمل النتائج التي توصّل إليها البحث:

– الدماميني واحدٌ من العلماء ممّن لهم يدٌ طولى في علم النحو، وآراؤه فيه معتَبَرة، وهو عالِمٌ بالمدارس النحْويّة وأعلامها، وآرائها في المسائل النحْويّة المتّفق عليها والمختلف فيها، وهو أحدُ الكَمَلةِ في فنون الأدب وَالنّظم والنثر والخطّ.

– شَرَحَ الدماميني كتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" للعلّامة ابن مالك الأندلسيّ بكتاب أسماه: "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" وانماز فيه عن غيره من الشرّاح بمنهجه الخاصّ وبأسلوبه السهل المُيسّر.

– شخصيّةُ الدماميني حاضرةٌ في الشرح، وقد ظهر ذلك في إثبات الأمثلة والشواهد، وإثبات آرائه النحْويّة – إن بالتأييد أو المعارضة – المعتمدة على الدليل والحُجّة.

– يجلّ الدماميني ابن مالك المصنّف، وأثنى عليه في مواضع شتّى في شرحه للكتاب.

– نَهَجَ الدماميني نَهْج ابن مالك في ترتيب الأبواب والفصول في "التعليق" غير أنّه جعل بعد باب: "كيفيّة التثنية وجمعي التصحيح" باب: "المعرفة والنكرة" و باب: "المضمر"، وهما بابان سبق بهما باب: "الاسم العلم" عند ابن مالك في "التسهيل".

– يتبع الدماميني ابن مالك في الرأي الذي يقوله أهل البصرة، ويبني حُكمه عليه، ولكنْ للحقّ فإنّ هذا ليس دائمًا.

– من ملامح منهج الدماميني النحْويّ في كتابه: "تعليق الفرائد" أنّه يذكر آراء المدارس دون تعليقٍ أو ترجيح – وهذا كثير – أو يذكرها كلَّها أو بعضَها ويُقدّم رأيًا على آخر، أو يكتفي بذكر رأي واحدٍ منها يعتقد صوابَه وينسبه إلى صاحبه.

– أخذ الدماميني في "تعليق الفرائد" من المدارس النحْويّة جميعًا، ولكنّ هذا لا ينفي تأثّرَه ببعض تلك المدارس وميلَه إليها أكثرَ مِن غيرها؛ فأخذ من مدرسة البصرة ونزع إليها، وبانت تلك النزعة في كثيرٍ من الآراء التي تبنّاها في الشرح، صرّح بذلك أم لم يُصرّح.

– إذا كان اتّفاق الدماميني مع مدرسة البصرة سمةً غالبة عليه، فإنّ هذا لا يمنع الاختلاف معهم وتصويبهم إن رأى في أقوالهم نقصًا أو خللًا.

– ذكر الدماميني مدرسة الكوفة كثيرًا في مسائله وآرائه التي ناقشها في شرحه. وإن بدت آراؤه نازعة إلى مدرسة البصرة – كما بيّنّا – فإنّ هذا لا يمنع موافقتهم في بعض المسائل، متّبعًا في ذلك ابن مالك أو مخالفًا.

– لم يكتفِ الدماميني في مناقشاته النحْويّة بآراء مدرستَي البصرة والكوفة، واعتنى في مناقشاته بآراء غيرهما من المدارس الأُخرى، غير أنّ هذا قليل، وشملت المناقشات تأييدات واعتراضات واستدراكات.

– قد لا تتفق المدرسة النحْويّة الواحدة على رأي، وعندئذٍ فإنّ الدماميني ينقل هذه الخلافات كما هي.

* * *

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلانيّ، (1389 هـ - 1969 م)، إنباء الغمر بأبناء العمر، (تحقيق: د. حسن حبشي)، مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن الغزيّ، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن، (1411 هـ - 1990 م)، ديوان الإسلام، ط1، (تحقيق: سيّد كسروي حسن)، بيروت - لبنان: دار الكتب العلميّة.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، (1387هـ - 1967م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (تحقيق: محمد كامل بركات)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن عليّ، (1414هـ)، لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر.

الجمحيّ، أبو عبد الله محمد بن سلّام بن عبيد الله، طبقات فحول الشعراء، (تحقيق: محمود محمد شاكر)، جدّة: دار المدنيّ.

الدماميني، محمّد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، (1403 هـ - 1983 م)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ط1، (تحقيق: د. محمّد بن عبد الرحمن بن محمّد المفدّى).

السخاويّ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، لبنان - صيدا: المكتبة العصريّة.

الشوكانيّ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت: دار المعرفة.

الطالبي، عبد الحي بن فخر الدين، (1420 هـ، 1999م)، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمّى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، ط1، بيروت - لبنان: دار ابن حزم.

الطنطاوي، الشيخ محمد، (1426 هـ - 2005 م)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط1، (تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن ابن محمد بن إسماعيل)، مكتبة إحياء التراث الإسلامي.

القلقشنديّ، أحمد بن علي بن أحمد صبح، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، بيروت: دار الكتب العلميّة.

* * *